المجلد 12 / العدد: 01 (2023)، ص60-83

المقاولاتية في الجزائر، بين حتمية التحول الإقتصادي وثقافة المجتمع.

Entrepreneurship in Algeria, between the inevitability of economic transformation and the culture of society.

 2 ط. د يحيى كروميى 1 ، أ. د قويدر سيكوك

kerroumi.yahia@univ-bechar.dz (رالجزائر)، k.sikouk@cu-elbayadh.dz (الجزائر)، k.sikouk@cu-elbayadh.dz

تاريخ الإرسال: 2023-05-08 تاريخ القبول: 2023-05-22 تاريخ النشر: 2023-16-16

ملخص:

تحدف هذه الورقة البحثية إلى تشريح واقع ريادة الأعمال في الجزائر على إعتبار بروزها اللافت مؤخراً، ففي وقت مضى اعتاد الفرد في الجزائر على عقلية الدولة الأم الموكل لها مهام الرعاية والإحتضان في ظل نظام يضمن حقوق مختلف الطبقات الإجتماعية العاملة، الأمر الذي أنتج أجيال إتكالية إلى حد بعيد في ضوء ما يقدمه هذا النظام الاجنماعي من ضمانات أكسبت الفرد نوعاً من التراخي، وفي ظل حتمية التحول الاقتصادي من جهة وضرورة اكتساب الثقافة المقاولاتية من جهة أخرى ترتسم معالم هذه الورقة البحثية.

لنصل من خلال دراستنا هذه عن واقع المقاولاتية (ريادة الأعمال) في الجزائر عبر الغوص في الأدوار التي تؤديها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية A.N.A.D.E، إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن الجزائر حققت أشواطاً متقدمة في مجال المقاولاتية، لكن لازالت لم تصل بعد إلى الأرقام المنشودة لاستحداث مؤسسات مصغرة لتباين إنتشار الثقافة المقاولاتية بين مختلف فئات المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، الثقافة، الثقافة المقاولاتية، المؤسسات المصغرة، وكالة أناد

Abstract:

This research paper aims to dissect the reality of entrepreneurship in Algeria considering its remarkable emergence recently, at a time when the individual in Algeria was accustomed to the mentality of the mothercountry entrusted with the tasks of care and incubation under a system that guarantees the rights of various working social classes, which produced highly dependent generations in light of the guarantees provided by this social system that earned the individual a kind of laxity, and in light of the inevitability of economictransformation on the one hand and the need to acquire a culture of entrepreneurship on the other hand, the features of this research paper are outlined.

Let's finally come to the conclusion that Algeriahas made strides in the field of entrepreneurship, but still has not yet reached the required level

Keyword: Entrepreneurship, Culture, Entrepreneurial culture, Small-enterprises, Anade agency

المؤلف المرسل: كرومي يحيى، الإيميل: kerroumi.yahia@univ-bechar.dz

1. مقدمة:

بالنظر إلى ما آلت إليه عديد اقتصاديات الدول من تحولات جذرية في شتى المناحي سايرت الأوضاع التي فرضتها الظروف العالمية ورفعت التحدي للرقي بالمستويات المعيشية لجتمعاتها، الأمر الذي جعل عديد الدول على غرار الجزائر تفكر خارج الصندوق وتبحث عن بدائل اقتصادية لضمان استقرار المجتمع وأفراده وتحافظ على نظامه الاجتماعي.

إن التحول الحاصل في الاقتصاد الجزائري واتخاذ الدولة نهجاً تتبنى فيه خيار ريادة الأعمال استجابة للضرورة الاجتماعية المتمثلة في توفير مناصب شغل للشباب العاطل عن والارتقاء بالمستوى المعيشي خصوصاً بعد مظاهرات أكتوبر 1988 الحاشدة التي خرج فيها الشعب الجزائري إلى الشوارع مطالباً بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ما دفع بالدولة الجزائرية إلى الشروع حينها في

الاستجابة لمطالب الشعب من خلال البدء في تحرير الأنشطة الاقتصادية ومختلف أوجه ماكان يسمى ببرامج إعادة الهيكلة للمؤسسات المالية والعمل على التكيف مع اقتصاد السوق كخيار اقتصادي.

عمدت الجزائر إلى استحداث هيئات تضطلع بعملية تمويل الشباب أصحاب المبادرات المقاولاتية الحاملين لأفكار تسهم في استحداث مؤسسات مصغرة إنتاجية أو حدماتية توفر من خلالها مناصب شغل للبطالين و تساهم بحا في التنمية الاقتصادية للمجتمع وتقلل من الظواهر السلبية المنتشرة بين أوساط الشباب من تعاطي المخدرات والهجرة غير شرعية هرباً من الظروف المعيشية القاسية، كما يستشعر فيها الشاب بالانتماء لمجتمعه وتحقيقه لمكانته الاجتماعية وتعطيه نوعاً من الإحساس بمويته المنتجة وعضويته الفاعلة في المجتمع، ولقد عرفت هذه الهيئات تطورات عديدة خلال مسار المرافقة والدعم الذي تبنته حيث سعت إلى تطوير منظومتها في مراحل مختلفة تماشياً ومتطلبات السوق المحلية والوطنية. ولمسايرة التغيرات الحاصلة في عديد القطاعات الشريكة كالبنوك والمؤسسات التكوينية والتعليمية لنشر هذه الثقافة المجديدة التي لم يألفها المجتمع الذي عاش لسنوات تحت مظلة الدولة كأفراد مستهلكين، وبالتالي وجب التكيف مع الوضع الجديد لأنه تمة مجموعة من المقومات التي تفرض تحديات على جميع الأصعدة إن التكيف مع الوضع الجديد لأنه تمة مجموعة من المقومات التي تفرض تحديات على جميع الأصعدة إن كانت اقتصادية، احتماعية أو حتى ثقافية على اعتبار محاولة تبني منطق اقتصادي حديد في مجتمع له من المرجعية الثقافية أو التطبع "L'habitus" حسب " بيير بورديو" ما يجعله يقاومون ما أفرزته الإصلاحات الاحتصادية والاحتماعية في الجزائر.

ولأن المؤسسات المصغرة تكتسي أهمية بالغة في الجزائر حيث تظهر معالمها في سلسلة القوانين والإجراءات المتخذة من طرف الدولة لتحسين بيئة العمل ecosystem و توفير مناخ استثماري محفز ومرافقة فعالة لضمان استمرارية المؤسسة المصغرة وديمومتها، الأمر الذي يدفعنا لطرح السؤال التالي:

ما هو واقع ريادة الأعمال في الجزائر في ظل أنظمة وهيئات دعم ومرافقة المشاريع المستحدثة ؟ وقد تمخض عن هذه الإشكالية سؤالين فرعيين تمثلا فيما يلي:

ما هي الأدوار الموكلة لهيئات الدعم والمرافقة في الجزائر ؟

ماهي العراقيل التي تواجه تطور المؤسسات المصغرة في الجزائر ؟

1.1 منهج الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الإثنوغرافي حيث يقول عنه جيامبيترو جوبو أنه يعتمد على الملاحظة كأسلوب المعرفة أو الإدراك المحوري كما يستعين بطرح الأسئلة وجمع الوثائق من خلال وصف الظاهرة كما هي في الواقع ومحاولة تحليلها من اجل توضيح الظاهرة وتبيان خصائصها.

2.1 أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية المؤسسات المصغرة في الجزائر بحيث يمثل الموضوع مرتكزاً من المرتكزات التي تقوم عليها المنظومة الاقتصادية، وبالتالي إذا تم التعرف على مختلف جوانب الموضوع حينها تسهل عملية التحكم فيه والتعامل معه وتوجيهه للمساهمة في نمو الاقتصاد بعيداً عن التبعية لقطاع المحروقات وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد.

3.1 أهداف الدراسة:

تمدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:

- ✓ الإحاطة بمفهوم ريادة الأعمال.
- ✓ تشريح واقع المؤسسات المصغرة.
- ✔ إبراز توجه الدولة في دعم المؤسسات المصغرة في ظل الثقافة المجتمعية السائدة.

ومحاولةً منا للغوص أكثر في الموضوع محل الدراسة، نتطرق للعناصر التالية:

ک مدخل مفاهیمی

- 🔾 المؤسسات المصغرة، المفهوم،الخصائص
- هيئة الدعم والمرافقة في الجزائر " وكالة أناد"
- معوقات إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر
 - ﴿ قراءة سوسيولوجية لإحصائيات وكالة أناد.
 - ح خاتمة
 - 🖊 المراجع والإحالات.

2.مفاهيم الدراسة:

1,2 ريادة الأعمال أو المقاولاتية:

نظراً لتعدد المدارس الاقتصادية واختلاف الثقافات والإيديولوجيات وحتى التباين في مجالات تخصص العلماء الباحثين فإنه يصعب الإتفاق على تعريف موحد لريادة الاعمال أو المقاولاتية كما يصطلح عليه في الجزائر، فيرى باحثون أن الريادة عبارة عن نوع من السلوك و أسلوب حياة (شريف، يصطلح عليه في الجزائر، فيرى باحثون أن الريادة عبارة عن نوع من السلوك و أسلوب حياة (شريف، 2017–2018، صفحة 01)، ولعل أهم هذه التعاريف والذي اعتمدناه في هذه الورقة البحثية هو ما جاء به الباحثان(Shane & Venkataraman, 2000, p. 218) بأن المقاولاتية هي "سلسلة من المراحل، يتم فيها اكتشاف فرص لخلق سلع وخدمات مستقبلية، يتم تقييمها واستغلالها ". وبذلك فقد عبر الباحثان عن ريادة الاعمال من خلال التركيز على جانب إقتناص الفرص واستغلالها أحسن إستغلال لتتوج في الأخير بسلعة أو خدمة، ويظهر جلياً هذا المفهوم من خلال استقرائنا لسير رواد الأعمال الذين جعلوا من المشاكل والأزمات فرصاً لإنشاء مؤسسات تستحيب للحاجات المطلوبة، ولعل أقرب مثال على ذلك ما شهده العالم في جائحة كورونا من استحداث لشركات ناشئة جاءت نتيجة لحاجات اجتماعية مثل مؤسسات ناشئة في تعنبمجال التمريض والرعاية الصحة عن بعد، وحاجات الحاجات الجاحات المعلوبة، وحاجات الحاجات اجتماعية مثل مؤسسات ناشئة في تعنبمجال التمريض والرعاية الصحة عن بعد، وحاجات

اقتصادية كالتسويق الرقمي، منصات إلكترونية متخصصة في تسيير الشركات الاقتصادية عن بعد وغيرها من الأمثلة.

2.2 الثقافة المقاولاتية (ثقافة ريادة الأعمال):

بداية يمكننا تعريف الثقافة على أنها مجموع القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد والرموز والأفكار التي تكون نتاج تفاعلات الكيان الاجتماعي، وهي نمط الحياة المكتسبة من أفكار الإنسان وسلوكه.

كما أن العوامل السوسيو ثقافية لها دور مهم في هذه الديناميكية، فتشكل ثقافة ريادة الأعمال لا يمكن فصلها عن تأثير الثقافة الأم المجتمعية (بدراوي، 2015، صفحة 19)

والمقصود بثقافة المقاولاتية هو مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال وإيجاد أفكار مبتكرة، كما أن هناك أربع جوانب يمكن أن ترسخ فيها هذه الثقافة وهي العائلة، المدرسة، المؤسسة والمحيط (بوالريحان و بنون ، 2018، صفحة 99)، وبالتالي يمكن اعتبار الثقافة المقاولاتية المحرك التي تسعى الدولة لتعزيزه استحابة لما تستدعيه الضرورة الاقتصادية والاجتماعية، كما تستهدف بهذه الثقافة مختلف الفئات الاجتماعية ولعل أبرزها فئة الشباب كونما الفئة الأكثر تحفيزاً لدخول عالم ريادة الأعمال لاعتبارات اجتماعية تتمثل إجمالاً في تجنب الوقوع في شبح البطالة، وكذلك تفادي الانغماس في الآفات الاجتماعية المحيطة به والمهددة لاستقراره واستقرار عائلته، كما تتدخل عديد المقاربات الأخرى في هذا الشأن كالمقاربة النفسية الاجتماعية والمتمثلة تحقيق الذات الإجتماعية من خلال استشعاره بمكانته ضمن المجموعة، إلى المقاربة الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع.

2. 3 الثقافة:

تعددت التعاريف حول ماهية الثقافة ويعود ذلك إلى اختلاف مشارب المهتمين بمجال الثقافة، إلا أننا سنكتفي ونتبنى مفهوم الثقافة عند المفكر الجزائري مالك بن بني حيث يعرف الثقافة على أنها مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية، التي تؤثر في الفرد منذ ولادته وتصبح لاشعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه.

يتضح لنا جلياً من خلال مفهوم الثقافة عند رائد الفكر في الجزائر المفكر مالك بن بني أنه تمة علاقة وطيدة بين ما يصاحب الفرد في المجتمع من صفات خلقية فطرية تولد معه وبين قيم اجتماعية يكتسبها في مسار حياته من خلال بنائه لعلاقات اجتماعية وممارسته لدوره ومسؤولياته الاجتماعية، حيث أنحا تؤثر فيه وتضبط تعاملاته وقراراته استناداً إلى السياق العام لجتمعه وما يفرضه من ضوابط، إذ نستشعر الانسجام والتوافق بين مختلف الصفات والقيم التي يتحلى به الفرد وبين أسلوب حياة مجتمعه.

3. المؤسسات المصغرة: المفهوم و الخصائص

تعددت التعاريف التي حاولت إعطاء مفهوم شامل وكامل للمؤسسات المصغرة، فبعضها إنطلق من جوانب مالية وتنظيمية للمؤسسة مركزاً على معيار العمالة، وتمة من ركز على المعيار المالي والمتمثل في رأس مال المؤسسة، وفي هذا الصدداعتمدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تعريفها للمؤسسات المصغرة على معيار العمالة والجوانب المالية بحيث عرفت المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة يبلغ عدد عمالها عشرة عمال كحد أقصى وأحيانا يصل عددهم إلى خمسة عمال، كما تحدد المنظمة معيار الحريف المؤسسات المصغرة والمتمثل في الأصول المالية للمؤسسة (OCDE, 2000)

كما حدد البنك الدولي مجموعة من المعايير شريطة توفر شرطين على الأقل لتعتبر المؤسسة مصغرة وهي تلك المؤسسة التي تضم أقل من100 من 100 وتحقق رقم أعمال أقل من 100 000 دولار أمريكي وقيمة

أصول الميزانية فيها أقل من 000 000 دولار أمريكي مع التركيز أكثر على المعايير المالية (تواتي و بلحاج، 2022)

من جهتها، تعرفها الجزائر من معايير متعددة شملت الجوانب الإنتاجية، المالية والتنظيمية للعمالة حسب ما جاء به القانون رقم 17-20 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعرّف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص (01) واحد إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين(40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتحاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري (الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 66).

بالنظر إلى تراجع الشركات الكبرى عالمياً عن دورها في توفير مناصب شغل للفئات الحشة لاسيما الشباب منهم كونهم القوة العظمى لنمو وتطور المجتمعات، الأمر الذي دفع بالتفكير إلى إيجاد حلول عملية تتماشى وهذه التحولات التي فرضتها الديناميكية الاقتصادية والتي تسير جنباً إلى جنب والتغيرات الاجتماعية الحاصلة، فظهر التوجه إلى تبني سياسة دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة والتي تسعى من خلالها الدول إلى توفير ما عجزت عنه الشركات الكبرى، فتعددت أوجه الدعم الموجهة لهكذا مؤسسات بخلق هيئات دعم ومرافقة تقدم الاستشارة والدعم التقني، كما سعت حكومات أخرى على غرار الجزائر إلى توفير مخصصات مالية عبر قروض لمباشرة إنشاء المؤسسة المصغرة من طرف الشباب ضمن شروط تنظيمية وقانونية، كما تتيح لهم مثلاً الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مجموعة من صبغ التمويل حسب رغبة وقدرة الشاب المقبل على إنشاء المؤسسة بالإضافة إلى تقديم دورات تكوينية متخصصة في آليات إنشاء وتسير المؤسسة، من جهة أخرى ومن باب تعدد الخيارات، أنشأت الجزائر حاضنات الأعمال وهي هيئات تعمل على مرافقة واحتضان المؤسسات المصغرة من خلال توفير مساحات للتعارف بين المؤسسات وتبادل الخبرات، كما تساهم في تقديم الدعم الفني والمشورة وإتاحة الفرصة لتقديم خدمات الخبراء في مجالات

متعددة تتنوع بين الاقتصاد والقانون وصولاً إلى المحيط السوسيو اقتصادي، من أجل إلمام المؤسسة المصغرة بمذه الجوانب وضمان استدامتها.

4.هيئة الدعم والمرافقة في الجزائر "وكالة أناد":

هي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أنشئت بموجب مرسوم تنفيذي تحت وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة والتي جاءت تسميتها بعد تعديل في التسمية الأولى للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" أنساج" التي أنشئت بمرسوم تنفيذي رقم 296/96 تعنى بدعم الشباب في مجال المقاولاتية وإنشاء المؤسسات المصغرة (الجريدة الرسمية، 1996).

حيث تعمل وكالة "أناد" منذ نشأتها على مرافقة الشباب حاملي أفكار المشاريع من خلال تقديم دورات تكوينية في آليات إنشاء وتسيير مؤسسة مصغرة، مروراً بالعمليات المصاحبة لاستحداث مؤسسات مصغرة من ورشات نظرية وتطبيقية حول التسويق والمحاسبة وغيرها من العمليات الأخرى التي تضمن مردودية المؤسسة وبقائها في السوق، وصولاً إلى شرح كل التفاصيل القانونية والجبائية التي يحتاجها الشاب لإقلاع مؤسسته المصغرة.

إنحا هيئة تحدف إلى تحويل، تكوين، مرافقة ومتابعة الشباب البطالين بين 19-35 سنة (40 سنة بالنسبة للمسير عندما يولد المشروع ثلاث مناصب شغل) من أجل استحداث مؤسسات مصغرة عن طريق قروض بدون فائدة من الوكالة يصل إلى 25 % من تكلفة المشروع الذي لا يتجاوز طريق قروض بدون فائدة من الوكالة يصل إلى 25 % من تكلفة المشروع النبك بنسبة 70% (صيغة التمويل البناقي إما مساهمة صاحب المشروع بنسبة 50%و البنك بنسبة 70% (صيغة التمويل الثنائي مناصفة في قيمة القرض بين الشاب ووكالة أناد، بمنح قروض مخفضة الفوائد أين يلتزم الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب (FNEEJ) بضمان هذه القروض أخرى وفوائدها باعتماد نظام جبائي تدريجي مع فترة 3 سنوات من الإعفاء، هذا بالإضافة إلى قروض أخرى إضافية (وكالة أناد، 2022).

ولقد تم تغيير تسمية الوكالة مؤخرا، تماشياً مع التوجه الجديد للإستراتيجية المنتهجة من طرف الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة قبل أن تتم إقالته، فقد صدر في العدد (70) من الجريدة الرسمية مرسوم تنفيذي يقضي بتغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "أنساج" لتصبح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حسبما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20–296 المؤرخ في 20 سبتمبر 1996 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونما الأساسي، ويغير تسميته (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 08).

وفضلا عن مهامها المحددة في قانونها الأساسي، فإن الوكالة مكلفة أيضا بتطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بحما، وبإعداد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية.

أما عن الإستراتيجية الجديدة المنتهجة (الصفحة الرسمية للوزير المنتدب، 2020)، فقد انتهجت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مقاربة اقتصادية بعيدة عن التوجه الاجتماعي الذي سايرته وتبنته منذ انطلاقتها، حيث تبنى هذه الإستراتيجية الجديدة على محاور تدعم الجال المقاولاتي حيث تقوم بتشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني، والسهر على عصرنة و تقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها، إلى حانب إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.

و تعمل أيضا على عصرنة و رقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة، وتشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة كما تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة. (الصفحة الرسمية للوزير المنتدب، 2020)

ومن أجل تأدية مهامها، تتوفر الوكالة على هياكل مركزية (مديريات مركزية و مفتشية عامة) و هياكل محلية (وكالات ولائية و فروع محلية يحدد اختصاصها الإقليمي بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة).

5. معوقات إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر:

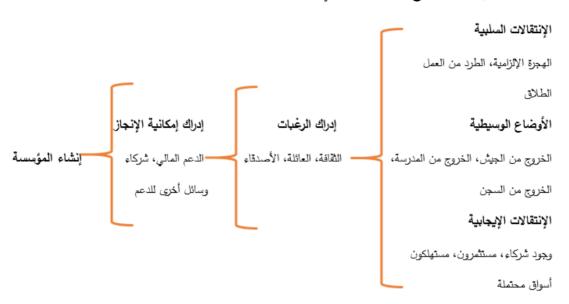
كأي بيئة تبنت تحولاً اقتصاديا حديداً ينتج عنها بالضرورة اضطراب في التعامل مع الوضع الجديد يظهر في الخلل الذي يحدثه على النظام البيئي السائد، والمؤسسات المصغرة في الجزائر بقدر ماهي ضرورة ملحة لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية، بقدر ما أحدثت ذلك الخلل كون أن المنظومة المسيرة لهذا التحول لم ترق إلى الرهانات الموضوعة في إحداث قفزة نوعية في اقتصاد الجزائر، زيادة على أسباب أخرى تتمثل في الجاهزية من طرف المجتمع لتقبل هذا التحول، فبعد أن كان خريج الجامعة ينتظر منصب عمل قار في المؤسسات العمومية فور تخرجه بل وينتقي الوظيفة الملائمة بين عديد الخيارات المتاحة، أصبح اليوم مطالباً على غير العادة بالتفكير في استحداث مؤسسة خاصة يقوم عليها تحقق له الاستقلالية المالية والاستقرار الاجتماعي وتحفظ كرامته، في حين أن ما بادر فعلياً من الشباب في ولوج عالم المقاولاتية وريادة الأعمال اصطدم بعديد الحواجز التي حالت دون أن يحقق حلم المؤسسة المصغرة، في ظل غياب الأرضية الخصبة لهذه المؤسسات تارة ونقص التكوين والكفاءة والابتكار في مجال المقاولاتية لدى الشباب مثلما القليل في المراكز حلال السنوات الخربع الماضية، غير أنها في تصنيف الدول العربية بعد أن كانت في المركز القليل في المراكز حلال السنوات الأربع الماضية، غير أنها في تصنيف الدول العربية بعد أن كانت في المركز قالة المقالية في المراكز حلال السنوات الأربع الماضية، غير أنها في تصنيف الدول العربية بعد أن كانت في المركز

83 في العام 2007، عادت وتذيلت التصنيف في العام 2011؛ لتصبح الدولة رقم 125 والأخيرة، ليبقى ترتيبها في تذبذب حيث ارتقت بخمس مراتب في تصنيف المؤشر العالمي للابتكار لسنة 2022، مقارنة بالسنة الماضية (مكيدش، 2022) وتارة أخرى غموض في المراسيم والقوانين الخاصة بآليات الدعم وإجراءات المرافقة، وهذا ما تبرزه أرقام مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي لسنة 2019 حيث صنف الجزائر في المرتبة 157 (البنك الدولي، 2023)ضمن قائمة ضمت 189 دولة وهو ترتيب لا يرق إلى الإمكانات التي تتوفر عليها دولة بحجم الجزائر.

كما تحد المعوقات الاجتماعية والثقافية من تطور ونمو المؤسسات المصغرة في الجزائر، لأن المجتمع الجزائري لم يعتد على ثقافة المقاولة التي تعتبر دخيلة عليه بالنظر للممارسات السابقة في مجال الشغل والاقتصاد عموماً كما أسلفنا الذكر، وبالتالي في كثير من الأحيان تتدخل ثقافة المجتمع كمرجعية في اتخاذ قرار ولولج هذا العالم الجديد من ريادة الأعمال، كما تعتبر سلطة العائلة من أهم الحواجز التي تحول دون إنشاء مؤسسات مصغرة، مروراً بالمنظومة التعليمية التي طبعت على الأجيال ثقافة الوظيفة لا العمل الحر، وبالتالي فكلها عوامل تتداخل لترصد هذا المشهد الذي نعيشه وترسم ملامحه، حيث يشير زرزار العياشي وآخرون في دراسة بعنوان دراسة تحليلية لأبعاد التوجه المقاولاتي وفق نموذج الحدث المقالالتي للسلام Sokolgshapero
وأخرون في دراسة بعنوان دراسة تحليلية الأجماعي في تعزيز الثقافة المقاولاتية والرغبة في إنشاء المؤسسات، محيث يجب إعطاء المحيط الاجتماعي دورا محوريا فيما يخص خلق ثقافة المقاولة لدى الشباب، سواء المتعلمين أو غيرهم، كما تتشكل الروح المقاولاتية للفرد من امتلاكه لجملة من الخصائص المقاولاتية المفتاحية، والتي تشكل شخصية المقاول وتؤثر في سلوكه وقدراته واستعداداته، وتتداخل متغيرات متعددة (اجتماعية، عائلية، نفسية، اقتصادية…الخ) في تحديد وتكوين هذه الخصائص المقاولاتية (زرزار، غياد، و بن وريدة، 2021)، صفحة 84).

كرومي يحيى ، سيكوك قويدر كرومي يحيى ، سيكوك قويدر وقد أفرز هذا النموذج -نموذج الحدث المقالالتي لـ SHAPERO وSokol - تحديد العوامل المتدخلة في تبني خيار المقاولاتية وتغيير مسار الحياة من خلال إنشاء مؤسسة وفق المخطط التالى:

الشكل(01): نموذج الحدث المقاولاتي لمعادل sokol & Shapiro): نموذج الحدث المقاولاتي



المصدر:(tounès, 2006, p. 59)

ويمكن تلخيص بعض عوامل معيقات ممارسة الأعمال على العموم في الجزائر، من خلال ما عرضه الأستاذان العيد غربي وأحمد عازب الشيخ (غربي و أحمد، 2020، صفحة 90) في دراستهما حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الإستراتيجية الجديدة في ظل قانون سنة 2017 والمعوقات التي تواجهها بعرضهما لدراسة استبيانيه لـ"World Economic Forum "حول ترتيب أكثر العوامل إشكالية لممارسة ريادى الأعمال في الجزائر، حيث قدما ملخصاً لأهم هذه المعوقات في الجدول التالي:

الجدول (01): يوضح معوقات ممارسة ريادة الأعمال في الجزائر

ييق ممارسة انسبة الإجابات%	الرقم عوامل تع	نسبة	تعيق ممارسة	قِم عوامل	الرا
----------------------------	----------------	------	-------------	-----------	------

المقاولاتية في الجزائر، بين حتمية التحول الاقتصادي وثقافة المجتمع.

	الأعمال		الإجابات%	الأعمال	
5,1	النظام الضريبي	09	15,1	إمكانية الحصول على	01
				تمويل	
4,7	سياسة عدم الاستقرار	10	13,9	الفساد	02
4,3	أنظمة العملات الأجنبية	11	12,6	البيروقراطية الحكومية	03
3,2	التضخم	12	9,4	معدلات الضرائب	04
2,9	عدم الاستقرار الحكومي	13	6,2	قوانين العمل المقيدة	05
2,2	غياب القدرة	14	6,1	تراجع مستوى التعليم	06
1,9	الجريمة والسرقة	15	5,8	ضعف البنية	07
1,1	ضعف الصحة العمومية	16	5,5	ضعف أخلاقيات العمل	08

المصدر: (غربي و أحمد، 2020، صفحة 90)

الملاحظ من الجدول أن نسبة عامل إمكانية الحصول على تمويل من أجل استحداث مؤسسات في الجزائر هي الأعلى بين العوامل الأخرى وبالتالي يبقى العائق الأكبر هو في الحصول على تمويل بالرغم من المخصصات المالية الضخمة التي وفرتما الجزائر إلا أن ذلك يمكن تأويله إلى الفساد الذي ينخر في مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات المالية كالبنوك التي كثيراً ما تكون الحاجز الأكبر في إنشاء مؤسسات من خلال القوانين التي لا تتماشى في أغلب الأحيان مع الواقع ولا تتكيف حسب خصوصية كل منطقة، أو حتى هيئات الدعم والمرافقة التي طالها الفساد في كثير من المواقع في البلاد، بالإضافة إلى الإجراءات التعسفية والبيروقراطية الإدارية التي تعصف بالإدارة الجزائرية وتحول دون ارتقائها إلى المستوى المطلوب، وهذا ما تؤكده نسبة الفساد والبيروقراطية الحكومية التي جاءت في المرتبة الثانية والثالثة توالياً في الجدول.

ليأتي بعد ذلك عامل مهم ويعتبر الشبح الأكبر لإقامة واستمرارية أي مؤسسة وهو معدلات الضريبة المسجلة والمقيدة للنشاط الاقتصادي خصوصاً للمبتدئين في المجال، وهذا ما تم تسجيله كتناقض في

الطرح الإقتصادي الجديد، فمن جهة نشجع على عملية استحداث مؤسسات ومن جهة أخرى نفرض عليها ضرائب تنأى بالفرد على دخول عالم ريادة الأعمال، حتى أصبح بعض الشباب في الجزائر والمقبلين على إنشاء مؤسسات مصغرة عبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية يرددون مقولة " بعدما كنت بطال فقط، أصبحت اليوم بطال ومديون" وهو دليل على أن المنظومة الضريبية جعلت من الشباب أصحاب مؤسسات مصغرة لكن بصفة "بطال" في الواقع زيادة على الديون المترتبة على عدم دفع الضرائب المستحقة والتي أرهقت كاهل المؤسسة.

كما نلاحظ تواجد عامل المستوى التعليمي والتكويني في العوامل الخمسة الأولى، وهو ما يبرز أهمية التكوين في ولوج عالم المقاولاتية كما تم الإشارة إليه سابقاً، حيث يعتبر التعليم والثقافة صمام الأمان للمبادرة المقاولاتية وضمان نجاحها واستمراريتها إلى جوانب أخرى منظمة للعملية، ثم تأتي بعد ذلك مجموعة من العوامل المتباينة في التأثير على ممارسة ريادة الأعمال في الجزائر.

6. قراءة سوسيولوجية لإحصائيات وكالة أناد:

1.6توزيع المؤسسات المصغرة لوكالة أناد منذ النشأة إلى غاية 31-2021-2021:

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من الهيئات الرائدة في مجال دعم ومرافقة الشباب نحو إنشاء مؤسسات مصغرة، حيث عرفت الوكالة عديد المحطات بغية تصحيح مسارها ومحاولة تكيفها مع متطلبات كل مرحلة، حيث عدلت في شروط القبول ورفعت من قيمة القروض الموجهة للشباب لتلبي متطلبات السوق وتتماشى مع منطق المؤسسات المصغرة، وبالرغم من هذه التغيرات الحاصلة في المجتمع على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، إلا أننا نلمس جهود مبذولة في مجال استحداث مؤسسات مصغرة حتى وإن لم تكن بالكم والنوع المطلوبين، وفيما يلي نستعرض حصيلة المؤسسات المصغرة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الجزائر منذ نشأة الوكالة إلى غاية 31-201-2021:

الجدول (02): يوضح توزيع المؤسسات المصغرة لوكالة أناد منذ النشأة إلى غاية 31-2021-حسب الجنس وقطاع الأعمال-

النسبة%	النساء	النسبة%	الرجال	المشاريع	القطاع
				الممولة	
%05	2781	%95	57113	59 894	الزراعة
%17	7438	%83	36225	43 663	الحرف التقليدية
%02	866	%98	35296	36 162	البناء والأشغال العمومية
%05	27	%95	543	570	الموارد المائية
%15	4569	%85	25779	30348	الصناعة
%02	182	%98	11213	11395	الصيانة
%01	17	%99	1119	1136	الصيد البحري
%47	6097	%53	6958	13055	المهن الحرة
%17	18503	%83	91852	110355	الخدمات
%03	389	%97	13001	13390	نقل التبريد
%01	712	%99	56112	56824	نقل البضائع
%03	481	%97	18539	19020	نقل المسافرين
%11	42062	%89	353750	395812	المجموع

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°40 Edition, 2021, p31

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية قد مست مختلف القطاعات وساهمت في استحداث مؤسسات مصغرة للجنسين بنسب متفاوتة، لكن نلاحظ أن نسبة المشاريع الممولة لفئة الذكور أكثر بكثير من فئة الإناث، وهذا مرده إلى العقلية الذكورية للمجتمع الجزائري، بالإضافة إلى أن إنشاء المؤسسات المصغرة يحتاج إلى شبكات قوية وفعالة لضمان نجاح واستمرار المشروع الأمر الذي يتميز به الرجال على النساء، في حين أن شبكات المرأة الاجتماعية لا تتعدى مجال نشاطها اليومي المعتاد من طبخ وتربية للأطفال وديكورات وغيرها، علاوة على الخبرة المتفاوتة بحكم التواجد المستمر في الخارج للرجل واطلاعه على أوضاع السوق، في حين مكوث المرأة في البيت أو تفضيلها للعمل في مؤسسات عمومية أو خاصة فهي لا تتحمل المخاطر الناجمة عن اقتحام عالم ريادة الأعمال خصوصاً في بعض قطاعات الأعمال على عكس الرجل الذي يميل في كثير من الأحيان إلى المغامرة وهو ما تتطلبه ريادة الأعمال.

كما يتضح في الجدول أن قطاع المهن الحرة والمتمثلة في مهنة الطبيب بكل تخصصاته، المحامي، المحضر القضائي وغيرها من المهن الحرة تكاد تكون نسبتها مناصفة بين الرحال والنساء بـ 53% و 47% توالياً، وهذا راجع إلى الخصوصية التي تتمتع بما هذه المهن من أريحية وتحكم أكثر في الوقت علاوة على المكانة الاجتماعية التي يمكن أن تظهر بامتهان هذا المجال وبالتالي نجد هذا التقارب الكبير في النسب، بالإضافة كذلك إلى الشروط المخففة على هكذا مؤسسات فيما تعلق بالعتاد والوسائل وغيرها، عما يجعل الإقدام عليها بنسب متقاربة بين الجنسين، ويليها قطاعي الحرف التقليدية والقطاع الخدماتي بنسبة 17% لكل منهما وهي نسبة تعكس امتهان المرأة للحرف التقليدية والتي تتموقع أغلبها في المناطق المحافظة في البلاد خصوصاً في مناطق الجنوب والمناطق الفلاحية التي تعتمد على الحرف نظراً لتوفر المادة الأولية وحفاظاً كذلك على الموروث الثقافي لهذه المناطق، في حين نسجل نسبة لابأس بما في القطاع الخدماتي للمرأة والذي تعكسه الخصائص النفسية للمرأة وتركيبتها التي تميل إلى العطاء والخدمة، في الجهة المقابلة نرى تفوق كبير للرجل في الجالات المذكورة.

من جهة أخرى نلاحظ من خلال الجدول أن النسب الأضعف لعدد المؤسسات المصغرة المستحدثة من طرف النساء كانت في قطاعي الصيد البحري ونقل البضائع، وهي نسبة منطقية نوعاً ما بالنظر لطبيعة المرأة التي لا تميل إلى القطاعات التي تتطلب بدل جهد بدني وعضلي ووقت كبير بالنظر لالتزاماتها العائلية وكذلك نظرة المجتمع لهذه القطاعات وجعلها مجالات موجهة للرجال الذين يتفوقون في هكذا مجالات أكثر من للنساء، وبالتالي هذا ما يفسر شبه عزوف للمرأة في استحداث مؤسسات في هكذا قطاعات.

يبقى أن نشير إلى أن وكالة أناد عرفت طفرة نوعية في عدد المؤسسات الممولة في سنتي 2011 وسرعت 2012 حيث قامت الوكالة بتقليص الوثائق المطلوبة في قبول الملفات، كما خففت الإجراءات وسرعت من آجال دراسة الملفات، ومرد ذلك إلى ما شهدته الساحة العربية آنذاك من ثورات اجتماعية على أنظمة الحكم وصلت نتائجها إلى إسقاط الأنظمة وتغيرات جذرية في الأنظمة الاجتماعية لتلك الدول، وحتى تتفادى تلك الوضعية سعت الجزائر إلى احتواء الأزمة بل وضعت حلول استباقية تمثلت في دعم الشباب وامتصاص الغضب الاجتماعي أو شراء السلم الاجتماعي كما يحلو للبعض تسميته، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (03): يوضح عدد المؤسسات المصغرة في سنتي 2011 و2012

2012	2011	منذ النشأة إلى غاية2010	الفترة
65812	42832	140503	عدد المؤسسات الممولة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي لوكالة أناد www.anade.dz

يمكننا أن نلاحظ جلياً من خلال الجدول الذي يبرز عدد المؤسسات الممولة لوكالة أناد خلال قرابة الأربع عشرة سنة بتمويل وصل لأكثر بقليل من مائة وأربعون ألف (140503) مؤسسة، لكن ما يلفت الانتباه من خلال ما يبينه عدد المؤسسات الممولة في سنتين فقط وصل إلى أكثر من مائة وثمانية آلاف (108644) مؤسسة ويعتبر هذا الكم من المؤسسات في السنتين المذكورتين بمثابة طفرة في تاريخ

الوكالة، لكن ما سنلاحظه لاحقاً في صفحات هذه الورقة البحثية من تعثر لعديد المؤسسات المصغرة، يعكس تلك الارتجالية في تمويل مشاريع الشباب لاحتواء تلك الفترة العصيبة التي كانت تمر بحا البلاد، لكن عواقبها كانت كبيرة.

2.6 المؤسسات المتعثرة الممولة من طرف وكالة أناد:

لا شك أن ما قامت به الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من جهود لدعم الحركية الاقتصادية في البلاد من خلال استحداث عديد المؤسسات المصغرة وفي شتى القطاعات الحيوية للبلاد أبان عن علو كعبها وطنياً وحتى إقليمياً بين جيراننا، لما استطاعت أن توفره من مناصب شغل قارة ومؤقتة للشباب، بالإضافة إلى نشر الثقافة المقاولاتية في المجتمع الجزائري، لكن كل هذا لم يشفع لها وطفت على السطح مشاكل عديدة رافقت مسار إنشاء هذه المؤسسات وساهمت بشكل أو بآخر في تعثرها وإرهاق كاهلها بالديون المترتبة عليها في ظل تنافسية كبيرة في الساحة الاقتصادية، وغياب المرافقة البعدية (أي بعد إنشاء المؤسسة المصغرة من طرف وكالة أناد) حيث اعتبر خبراء ومختصون في مجال المؤسسات المصغرة أن غياب متابعة المؤسسات المصغرة بعد تمويلها كمن ألقى من لا يجيد السباحة في البحر وبالتالي غرق المؤسسة وفشل صاحبها وتخوف الشباب الذين يأتون بعده وعزوفهم عن أخذ المبادرة المقاولاتية مخافة الوصول إلى التعثر والفشل.

ففي تصريح للوزير السابق لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكد من خلاله على أن نسبة 70% على الأقل من المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، غير قادرة على دفع أقساط ديونها للبنوك الممولة، مما شكل عبئاً ثقيلاً على مؤسسات الضمان واستدعى تدخل الوكالة لإيجاد حلول سريعة (تواتي و بلحاج، 2022).

لكن هل فعلاً ما نسبته 70% من المؤسسات متعثرة؟ يمكن القول ومن خلال ما عايشه الباحث لمدة تفوق الثمان سنوات ومن خلال كذلك الاحتكاك بالشباب المقبل على إنشاء مؤسسات

مصغرة خلال تلك السنوات استطاع الباحث تكوين صورة عن كيف يفكر هؤلاء الشباب اتجاه هذه التمويلات، وبالتالي يمكن القول أن الغالبية العظمي من الشباب حتى من تتوفر لديه مبالغ التسديد للجهة الممولة عزف عن ذلك طمعاً في ماكان يروج له من إشاعات في شاكلة أن الدولة الجزائرية ستقدم على مسح ديون الشباب كما فعلت سابقاً مع منتسبي قطاع الفلاحة حينما تم صدور بالعفو الرئاسي عن الفلاحين المدينين، وبالتالي هي ثقافة المماطلة في إرجاع الدين ومحاولة الاستفادة فيما يعتقدون أنه سيكون وهو مسح ديون شباب ANADE لدرجة أن بعضهم فتح صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي ينضوي تحتها الآلاف من الشباب أصحاب المؤسسات " المتعثرة" مطالبين بمسح الديون وهذا ما يتعارض مع المقاولاتية التي تحتمل الفشل كما تحتمل النجاح، زيادة على هذا فإن وزير قطاع المؤسسات المصغرة حين تقديمه لهذه الإحصائيات لم تكن ممثلة فعلياً للعدد الحقيقي وهذا لسبب بسيط وهو أن الوكالة لم تستطع القيام بمعاينة آلاف المؤسسات المصغرة نظراً لمحدودية العنصر البشري المكلف بعملية المعاينة بالوكالة، ضف إلى ذلك طريقة ومنهجية المعاينة كان فيها العديد من الإشكالات، على سبيل المثال فإن توقيت خروج العون أو الإطار المكلف بالمعاينة لا يتوافق مع مداومة هذه المؤسسة أو تلك وبالتالي يتم إدراج كل مؤسسة مغلقة وقت المعاينة على أنها مؤسسة "غير نشطة" ومنه إدراجها في خانة المؤسسات المتعثرة، حتى أنه في إحدى السنوات قام أحد أعوان المعاينة في واحدة من الوكالات الولائية بخرجات ميدانية مخصصة للمطاعم الممولة من طرف وكالة أناد ليضعها في نهاية زيارته جميعها ضمن حانة " مؤسسة غير نشطة" الأمر إلى هنا عادي، لكن الغير عادي هو معاينته لهذه المؤسسات " المطاعم" في شهر رمضان، هو مجرد مثال من عديد الأمثلة حتى يتضح الفهم حول منهجية العمل، وبالتالي مصداقية الحكم والأرقام المسجلة للمؤسسات المتعثرة يؤخذ منه ويرد.

7.خاتمة:

على العموم يمكن القول أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كانت ولا تزال تساهم في نشر الثقافة المقاولاتية في الجزائر، يبقى نجاح أو فشل هذه المؤسسات المصغرة يرتبط ارتباطا وثيقاً بعوامل متعددة تتداخل بين الاقتصادية، القانونية، الاجتماعية، الثقافية وحتى النفسية، وبالتالي فإن مستقبل هذه المؤسسات مرهون بالإصلاحات الجذرية التي لابد للدولة من تبنيها، كإصلاح المنظومة الرقابية لهذه المؤسسات، واستحداث أكثر لحاضنات الأعمال التي تعتبر المرافق الميداني للمؤسسات المصغرة الأمر الذي يسمح بالوقوف على مواطن الخلل في بداياته حتى يمكن تفاديه، كما تسهم حاضنات الأعمال في تقديم الرعاية والدعم التقني الذي يتماشى وخصوصية كل مؤسسة وتكييفها مع محيطها السوسيو اقتصادي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجب التركيز على تدريس المقاييس التي تعنى بريادة الأعمال في مراحل تعليمية متقدمة وبالكثافة التي تترك الأثر وتغير الثقافة السائدة خصوصاً بين أوساط طلبة الجامعة، حيث تعتبر الجامعة الأرضية الخصبة التي تذر الأفكار وتقدم نماذج لمؤسسات ناجحة وتكون الشريك الأول في الإقلاع الاقتصادي والنمو المجتمعي.

وقد خلصت هذه الورقة البحثية إلى النتائج التالية:

ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في نشر الثقافة المقاولاتية في الجزائر بالرغم ما يشوبها من إشكالات في عديد الجالات.

بالرغم من الجهود المبذولة في لنشر الثقافة المقاولاتية إلا أنه لا من تكثيف عمليات التحسيس والإعلام والانفتاح على الشباب أكثر وخصوصاً الجامعات والمدارس العليا والمعاهد.

غياب المرافقة البعدية والمتابعة المستمرة للمؤسسات المصغرة جعل منها تتعثر ثم تتلاشى وبالتالي يصبح الشاب بطال ومدين للمؤسسات البنكية المقرضة.

تدني جودة التكوين المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والمتعلق بآليات استحداث وتسيير مؤسسة مصغرة، ساهم بشكل كبير في عدم تحكم الشباب في تسيير مؤسساتهم.

سجلنا في كثير من الأحيان ارتجالية في تمويل المشاريع من خلال تغييب الاحتياجات الفعلية للمناطق، وبالتالي ينتج كثرة في المؤسسات المصغرة التي تنتمي لنفس الجال الإنتاجي أو الخدماتي وتكون في نفس الرقعة الجغرافية.

تشكل شروط الاستفادة من تمويل من طرف وكالة أناد مطمعاً لمن يمتلك مقومات المقاول ومن لا يمتلك، وبالتالي وجب إعادة ضبط شروط الاستفادة بما يتماشى وتحقيق الأهداف المقاولاتية.

غياب نظام بيئي قوي يسمح بالتنافسية النزيهة ويوفر مخططات أعباء للمؤسسات المصغرة في المجزائر عجل من تعثرها واندثارها.

غياب حاضنات أعمال ترافق وتدعم المؤسسات المصغرة الممولة وتساهم في استمراريتها، وإن وجدت فهي ليست بالقدر الكافي الذي يضمن المرافقة لآلاف المؤسسات المصغرة المستحدثة.

قائمة المراجع:

- البنك الدولي. (30 04 30). مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. تم الاسترداد من البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/IC.BUS.EASE.XQ?locations=DZ الجريدة الرسمية. (80 09 ، 1996). الجريدة الرسمية. مرسوم تنفيذي. الجزائر، المجالمة الرسمية.
 - الجريدة الرسمية. (11 11، 2017). الجريدة الرسمية. إتفاقات دولية، قوانين ومراسيم. الجزائر.
 - الجريدة الرسمية. (25 11، 2020). الجزائر: الأمانة العامة للحكومة.
 - الصفحة الرسمية للوزير المنتدب. (09، 2020). الاستراتيجية الجديدة للمؤسسات المصغرة. الجزائر.

- العياشي زرزار، كريمة غياد، و حمزة بن وريدة. (2021). دراسة تحليلية لأبعاد التوحه المقاولاتي وفق نموذج الحدث المقاولاتي لـ SOKOL و SOKOL الحدث المقاولاتي لـ Entrepreneurship JEGE ، الصفحات 76-85.
- العيد غربي، و عازب أحمد. (2020). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الإستراتيجية الجديدة في ظل قانون سنة 2017 والمعوقات التي تواجهها. مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة، الصفحات 85-99.
 - إيمان مكيدش. (15 10، 2022). مؤشر الابتكار العالمي .. الجزائر ترتقي ولكن ذلك لا يكفي. تم https://almostathmir.dz/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1- الاسترداد من المستثمر:
 - - %D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-
 - %D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-/%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%82%D9%8A-%D9%88
- سعاد جبار، و أمينة ناجي. (01، 2020). التعليم المقاولاتي كأداة لبناء الروح المقاولاتية-دراسة قياسية لطلبة جامعة سيدي بلعباس. المجلة الجزائرية للإقتصاد والتسيير، صفحة 29.
- سفيان بدراوي. (2015). ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل-م-د تخصص علم اجتماع التنمية البشرية، 373. تلمسان، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.
 - عمارة شريف. (2017-2018). محاضرات في مقياس المقاولاتية. مطبوعة موجهة لطلبة الماستر تخصص الموارد البشرية. حيجل، الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية جامعة جيجل.
- فاروق بوالريحان، و خير الدين بنون . (06، 2018). دور دار المقاولاتية في نشر الثقافة والفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي كأداة لحل مشكلة البطالة لدة خريجي الجامعة دراسة حالة دار المقاولاتية للمركز الجامعي عيلة. ميلاف للبحوث والدراسات ، الصفحات 89-119.
- فاطمة الزهراء تواتي، و فتيحة بلحاج. (40 12، 2022). مساعدة المرسسات المصغرة المتعثرة دراسة حالة وكالة أناد ANADE. المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، الصفحات 632-647.

- فاطمة الزهراء تواتي، و فتيحة بلحاج. (40 12، 2022). مساعدة المرسسات المصغرة المتعثرة دراسة حالة وكالة أناد ANADE. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، الصفحات 632-647.
- مزيان أمينة، عماروش إيمان حديجة. (06، 2018). دعم وتشجيع المقاولاتية كأبرز آلية للقضاء على البطالة في الجزائر. AL-RIYADA For Business Economics، الصفحات 30-54.
- www.anade.dz: وكالة أناد. (2022، 11، 2022). أناد. تم الاسترداد من prmoteur.anade.dz/documents_utiles
- -Shane, S., & Venkataraman, S. (2000, 01). The Promise of Entrepreneurship as a Field of Research. *The Academy of Management*, pp. 217–226.
- -OCDE. (2000, juin). les petites et moyennes entreprises: force local, action moniale. synthèses, 08, 02. OCDE. Récupéré sur www.oecd.org/publications/Pol_brief/
- -tounès, a. (2006, 06). L'intention entrepreneuriale des étudiants. La Revue des Sciences de Gestion,